

الله الرحمن الرحيم

خارج الفقہ

٢٩

١٢-٩-٩٦ القول فی الإحرام

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى الإحرام

- القول فى كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- (مسألة ١): يعتبر فيها القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو أحدهما يبطل إحرامه.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (مسألة ٣): يعتبر في النية تعيين كون الإحرام لحجّ أو عمرة (٣)، و أنّ الحجّ تمتع أو قران أو إفراد، و أنّه لنفسه أو نيابة عن غيره، و أنّه حجّة الإسلام أو الحجّ النذريّ أو النديّ،
- (٣) على وجه ينتهي إلى امتثال شخص أمره بلا احتياج حقيقته إلى قصد عنوانه المخصوص للجزم بعدم قصدية هذه الحقيقة إذ هو حقيقة واحدة مأخوذة في الحجّ تارة و في العمرة اخرى مفردة كانت أم تمتع بها. (آقا ضياء).

يعتبر فى النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- فلو نوى الإحرام من غير تعيين و أوكله إلى ما بعد ذلك بطل، فما عن بعضهم من صحته و أن له صرفه إلى أيهما شاء من حج أو عمرة لا وجه له، إذ الظاهر أنه جزء من النسك فتجب نيته كما فى أجزاء سائر العبادات، و ليس مثل الوضوء و الغسل بالنسبة إلى الصلاة،

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- نعم الأقوى كفاية التعيين الإجماليّ حتىّ بأن ينوى الإحرام لما سيعينه (١) من حجّ أو عمرة، فإنّه نوع تعيين (٢) و فرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

(١) فيه إشكال و الفرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد غير واضح. (الأصفهاني).

• ليس هذا نية إجمالية و لا كافٍ للتعيين. (الإمام الخميني).
 • بل الأقوى عدم كفايته و الفرق بينه و بين ما لو نوى مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد غير واضح. (الخوانساري).

• بل الأقوى عدم كفايته و لا فرق بينه و بين النية المرددة و إيكال التعيين إلى ما بعد. (البروجردى).

• الأقوى عدم كفايته و إلحاقه بما لم يعين و لو إجمالاً. (الكلبایگانی).

• (٢) ليس هذا من التعيين. (الشيرازي).
 • ليس هو إلّا كالإحرام لصلاة سعيّتها أو البسملة لسورة كذلك و ليس مجدداً للتعيين في شيءٍ منها على الأقوى. (النائيني).

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (١) لأنَّ أوامره تعالى متعدّدة و إذا لم يقصد أمراً معيّناً لا يقع شيء منها، فإنَّ امثال كل أمر يتوقف على التعيين، و لا يتعيّن إلّا بالقصد و لا يكفي التعيين البعدى.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و نسب إلى العلامة كفاية ذلك و أنّ الإحرام مثل الوضوء و الغسل بالنسبة إلى الصلاة في عدم لزوم تعيين الغاية و عدم قصد الخصوصية لغاية معيّنة «١»،

- (١) المنتهى ٢: ٦٧٥ السطر ٤.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لكن الفرق واضح، لأنَّ الوضوء أو الغسل عبادة مستقلة و راجح في نفسه، لأنه طهور و إن لم يقصد غاية من الغايات، كما هو المستفاد من قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «٢»

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و أمّا التلبية فهي استجابة لأمر اللّٰه تعالى بالحج أو العمرة و هي جزء من أجزاء الحج أو العمرة لا أنها مقدّمة مستقلة و مستحبة بنفسها، فلو أتى بها لا يقصد الخصوصية فليست بمأمورة بها، لأنّ المأمور به إنّما هو التلبية الخاصّة التي يقصد بها الحج أو العمرة و يؤتى بها بعنوان الجزئية لأحدهما، فما أتى به بعنوان الجزئية فهو مأمور به فلا بدّ أن يكون مقصوداً بخصوصه من الأوّل، نظير القصد إلى البسمة بالنسبة إلى سورة خاصّة.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- نعم، يكفي التعيين الإجمالي كما لو قصد امتثال الفرد الذي يعينه فيما بعد، لأن ذلك الفرد معلوم عند الله واقعاً و هو لا يدري، فيقصد المتعين الواقعي و إن كان لا يعرفه بالفعل، فإن المنوى يكون متعيناً في علم الله و هو يشير إليه في مقام النية، فإن القصد إلى الشيء يقع على قسمين:

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- أحدهما: أن يقصد الطبيعة المطلقة من دون نظر إلى التعيين أصلاً و إنما يتعين فيما بعد.
- ثانيهما: أن يقصد المتعين واقعاً و إن كان لا يدرى به فعلاً، كما إذا فرضنا أنه عينه و كتبه في قرطاس ثم نسي ما عينه و كتبه و لم يعثر على القرطاس ثم ينوى الإحرام على النحو الذي كتبه، نظير ما إذا قرأ البسملة للسورة التي بعد هذه الصفحة و هو لا يعلم السورة بالفعل عند قراءة البسملة، فإن السورة متعيّنة واقعاً و إن كان هو لا يدرى بالفعل عند قراءة البسملة.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لو نوى الإحرام و لم يعيّن لا حجّاً و لا عمرة أو نواهما معا فالأقرب البطلان أمّا الأوّل فلأنّه لا بدّ في نيّة كلّ فعل تميّزه من الأغيار، و إلّا لم يكن نيّة، و لو جاز الإبهام جاز للمصلّي - مثلاً - أن ينوى فعلاً ما قربّه إلى الله، إذ لا فارق بين مراتب الإبهام.
- و لتضمّن الأخبار التعيين كما سمعته الآن من خبري علي بن جعفر و البنزطي، و أخبار الدعاء المتضمّن لذكر المنوى، و لأنّه لو جاز كان هو الأحوط لئلا يفتقر إلى العدول إذا اضطر إليه، و لا يحتاج إلى اشتراط إن لم يكن حجة فعمرة.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- خلافا للمبسوط «٤» و المهذب «٥» و الوسيلة «٦» ففيهما: إنه يصحّ، فإن لم يكن في أشهر الحجّ انصرف الى عمرة مفردة.
- و إن كان في أشهر الحجّ تخيّر بينهما، و هو خيرة التذكرة «٧»، و المنتهى «٨»،
- (٤) المبسوط: ج ١ ص ٣١٦.
- (٥) المهذب: ج ١ ص ٢١٩.
- (٦) الوسيلة: ص ١٦١.
- (٧) تذكرة الفقهاء: ج ١ ص ٣٢٥ س ١٨.
- (٨) منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٧٥ س ٤.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و لعلّه أقوى، لأنّ النسكين في الحقيقة غايتان للإحرام غير داخلين في حقيقته، و لا يختلف حقيقة الإحرام نوعاً و لا صنفاً باختلاف غاياته،
- فالأصل عدم وجوب التعيين، و أخبار التعيين مبنية على الغالب الفضل، و كذا العدول و الاشتراط.
- قال في المنتهى و التذكرة: و لأنّ الإحرام بالحجّ يخالف غيره من إحرام سائر العبادات، لأنّه لا يخرج منه بالفساد، و إذا عقد عن غيره أو تطوعاً وقع عن فرضه فجاز أن ينعقد مطلقاً «١».

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و فيهما أيضا الاستدلال بما يأتي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه أهلّ إهلالاً كإهلال النبي صلى الله عليه و آله. و لم يكن يعرف إهلاله «٢».
- و ما روته العامة أنه صلى الله عليه و آله خرج من المدينة لا يسمّى حجا و لا عمرة، ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء بين الصفا و المروة «٣»، و هو ممنوع، و لو سلم «٤» جاز الاختصاص به صلى الله عليه و آله و بما قبل نزول القضاء. و منع في المختلف أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يعرف ما أهل به النبي صلى الله عليه و آله، و تردّد فيه «٥».

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- قد عرفت ان النية المعتبرة في العبادات تلتئم من ركنين و هما تعلق اراده الفاعل بعين ما تعلق به إرادة الأمر و كون إرادته لأجل إرادة الفاعل لا لشيء آخر منفردا و لا منضما إلى إرادة الأمر،

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- فالركن الأول يحتاج الى العلم بمتعلق إرادة الأمر حتى يريد نفس ما اراده و العلم بذلك يتوقف على العلم بذاتيات ما تعلق به ارادته بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقة متعلق ارادته، و هي في باب الحج أمور
- (منها) كون مراده حجا أو عمرة، إذا الحج يغير العمرة بالذات بمعنى كونهما ذاتين متغايرين و لا إشكال في اعتبار تعيين ذلك في النية فلا تصح نية المنسك على نحو الإطلاق الجامع بين الحج و العمرة و لا المردد بينهما على نحو معنى النكرة لأن أمر الأمر تعلق بخصوصية الحج أو العمرة لا الى الجامع بينهما و لا بأحدهما المردد لكنه ليس تعيين النية بل هو تعيين المنوى

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كون مراده حج التمتع أو الافراد أو القران لان اختلاف الأنواع الثلاثة اختلاف ذاتى نوعى

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

• (و يدل على ذلك النصوص) كصحيح معاوية- بن عمار عن الصادق عليه السلام: لا يكون إحرام إلا في دبر صلوه مكتوبة أو نافلة فإن كانت مكتوبة أحرمت في دبرها بعد التسليم و ان كانت نافلة صليت ركعتين و أحرمت في دبرها فإذا انفلت من صلوتك فاحمد الله تعالى و أثن عليه و صل على النبي و قل اللهم انى اسئلك أن تجعلنى ممن استجاب لك و أمن بوعدك و اتبع أمرك فإنى عبدك و فى قبضتك لا أوقى إلا ما وقيت و لا أخذ إلا ما أعطيت و قد ذكرت الحج فاسئلك ان تعزم لى عليه على كتابك و سنه نبيك و تقوينى على ما ضعفت و تسلم منى مناسكى فى يسر منك و عافية و اجعلنى من وفدك الذين رضيت و ارتضيت و سميت و كتبت اللهم انى خرجت من شقه بعيدة و أنفقت مالى ابتغاء مرضاتك اللهم فتمم لى حجتى و عمرتى اللهم انى أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنه نبيك فان عرض لى عارض يحسنى فحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى فدرت على اللهم ان لم تكن حجة فعمرة أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمي و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب ابتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة، قال و يجزيك ان تقول هذا مرة واحدة حين تحرم ثم قم فامش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلب" و غير ذلك من النصوص

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كونه عن نفسه أو عن غيره لكن تعيين كونه عن غيره يحتاج الى قصد كونه عن غيره و اما تعيين كونه عن نفسه فلا يحتاج الى قصد كونه عن نفسه بل عدم قصد كونه عن غيره يوجب تعيين كونه عن نفسه لأن الأصل في الأفعال الصادرة عن الفاعلين هو كونها عن الفاعل نفسه الا فيما قصد وقوعه عن غيره

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و منها) كونه حجة الإسلام أو الحج النذرى أو الندبى فلا يكفى -
الإتيان بالحج على الإطلاق لما تقدم فى المسألة التاسعة من مسائل
اشتراط البلوغ و المسألة الخامسة و العشرين من مسائل الاستطاعة
من ان الأقوى اختلاف أقسام الحج اختلافا نوعيا " فلا بد من تعيين
النوع عن الإحرام (فالأقوى) ان فى هذه الموارد التى ذكرها المصنف
(قده) يجب التعيين.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- خلافا لما عن كشف اللثام فإنه بعد ان حكى عن التذكرة و المنتهى انه لو نوى الإحرام مطلقا و لم يذكر لا حجا و لا عمره انعقد إحرامه قال و لعله الأقوى،

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و استدل له بأمر
- (الأول) ان النسكين في الحقيقة غايتان للإحرام غير داخلين في حقيقته و لا تختلف حقيقة الإحرام نوعا و لا صنفا باختلاف غاياته كالوضوء و الغسل
- (الثانية) ان الأصل عدم وجوب التعيين بعد حمل اخباره على الغالب أو الفضل و كذا اخبار العدول و الاشتراط

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (الثالث) ان الإحرام بالحج يخالف غيره من إحرام سائر العبادات لانه لا يخرج منه بالفساد فإذا عقد عن غيره أو تطوعا وقع عن فريضته فجاز ان ينعقد مطلقا
- (الرابع) ما روى ان أمير المؤمنين عليه السلام أهل كإهلال النبي (ص) و لم يكن يعرف إهلاله
- (الخامس) ما روته العامة من انه (ص) خرج من المدينة لا يسمى حجا و لا - عمره فنزل عليه القضاء بين الصفا و المروة، هذه وجوه خمسة تمسك بها لجواز عدم تعيين نوع النسك عند الإحرام.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و الكل مخدوش (اما الأول) فبالمنع عن كون النسكين غايتين للإحرام بل الإحرام جزء من كل منهما كما هو ظاهر النصوص و الفتاوى فليس الإحرام مثل الوضوء أو الغسل الذي تكون الصلاة من غاياته

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (لا يقال) انه بناء على ذلك يصح الاكتفاء بنيه كل من الحج و العمرة عن نية إحرامه كما في غيره من اجزاء العبادات بل الظاهر بطلانها إذا نوى كل جزء مستقلا ضرورة ان كل واحد من الاجزاء لا يكون مرادا للأمر بالاستقلال بل في ضمن الكل

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (لانه يقال) إذا قام الدليل على لزوم ارادة الجزء مستقلا ووجب ارادته كذلك و لا منافاة مع جزئيته بعد قيام الدليل كما في الطواف و ركعتيه و غيرهما من اجزاء الحج و العمرة حيث انه يعتبر في كل منها النية استقلا مع كونه جزء و كما في صوم كل يوم من شهر رمضان بناء على كون صومه شيئا واحدا مركبا من صيام كل يوم منه فإنه على ذلك يكون كل يوم منه منويا بالاستقلال مع انه جزء من صيام الجميع

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الثانى) أعنى التمسك بالأصل بعد حمل اخبار التعيين و العدول و الشرائط على الغالب فلانه مع بعده مما لا موجب له و لا قرينه عليه و الانصاف دلالة تلك النصوص على اعتبار التعيين اما اخبار التعيين مثل خبر معاوية بن عمار الذى تقدم نقله بطوله أنفا فواضح حيث انه ظاهر فى اعتبار التعيين، و اما اخبار العدول و الاشتراط فلانه لو لم يكن التعيين معتبرا و جاز الاكتفاء بنية الإحرام على نحو الإطلاق فاختار معه الحج مثلا ثم عرضه مانع من إتمامه من حيض أو نفاس أو صار محصورا أو مصدودا لكان اللازم إتمام ذاك الإحرام عمرة من غير حاجة الى العدول أو الاشتراط

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الثالث) أعنى مخالفة إحرام الحج مع إحرام سائر العبادات فى عدم الخروج منه بالفساد و وجوب إتمامه بحج أو عمرة فلا يقتضى ذلك انعقاده مطلقا
- و ما ذكره (قده) من انه إذا عقد الإحرام عن غيره أو تطوعا وقع عن فرضه فجاز ان ينعقد مطلقا مما لم يقع عليه دليل و مقتضى القاعدة هو البطلان لكنه (قده) أرسل انعقاده عن فرضه إرسال المسلمات

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الرابع) أعنى المروى فى إهلال أمير المؤمنين (ع) (ففيه
- **أولاً**) منع دلالاته على جواز الإحرام مطلقاً" من غير تعيين عند الإحرام لاحتمال ارادته عليه السلام إحراماً مثل إحرام رسول الله (ص) فى كونه حج القرآن فإنه ورد فى الاخبار كما فى صحيح معاوية بن عمار انه (ع) ساق معه أربعة و ثلاثين بدنه أو ستا و ثلاثين كان إحرامه عليه السلام مقرونا بسوق الهدى
- (و **ثانياً**) ان إحرام رسول الله (ص) نوع تعيين إجمالى و هذا كاف فى الصحة
- (و **ثالثاً**) بإمكان حمله على كونه من خصائصه عليه - السلام كما يشعر به افتخاره به على غيره

يعتبر فى النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما الخامس) اعنى المروى بطرق العامة ففیه انه غير ثابت بل الثابت خلافه
- (و مما ذكرنا) من ظهور الأخبار الدالة على التعيين و العدول على اعتبار التعيين يظهر انه لا محل للتمسك بالأصل لنفى اعتباره فالتحقيق عدم المناص عن اعتباره لكن اللازم منه هو اعتباره بالأعم من التفصيلى و الإجمالى كما أشرنا إليه فى المروى عن أمير- المؤمنین عليه السلام حيث انه نوع تعيين بالإجمال

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (و اما ما أفاده في المتن) من صحة الإحرام حتى بأن ينوى الإحرام لما سيعينه و انه نوع تعيين فلم يعلم منه معنى محصل فان ما سيعينه ليس معينا في حال الإحرام فلا فرق بينه و بين ما لو نوى مرددا مع إيكال التعيين الى ما بعد

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و هذا بخلاف ما لو كان ما نواه إجمالاً معيناً واقعاً عند الإحرام كما يأتي في المسألة الثامنة فيما لو نوى إحراماً كإحرام فلان فإن إحرام فلان إذا كان معيناً أنه لحج أو لعمره فالمشار إليه بقوله كإحرام فلان معين واقعاً كإحرام أمير المؤمنين عليه السلام حيث كان إحرام رسول الله (ص) معيناً واقعاً و اما الإشارة في حال الإحرام الى ما سيعينه هو فهو ليس شيئاً معيناً معلوماً حال الإحرام المردد و نية الإحرام المطلق و الإيكال الى ما يعينه في انه ليس هذا تعييناً و لا هو نوع تعيين

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- و نظير ذلك ما إذا نوى احد عند ورود بلده ان يقيم فيها ما نواه صديقه و كان صديقه قد نوى عشرة أيام فإن نية الإقامة تحصل بذلك لان ما نواه إجمالاً كان معيناً واقعا عند نيته
- و اما لو نوى انه يقيم فيها مدة سيعينه فيما بعد ثم بعد ذلك نوى الإقامة عشرة أيام فإن هذا لا يصح نية الإقامة من أول الأمر بل هو في حكم المردد الى ان ينوى الإقامة، و هذا واضح.

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- (الأول) ما الإحرام؟ فليل هو بسيط، و هو ظاهر كلامه فى المبسوط و الجمل لأنه عبارة عن النية. و لم يجعل التلبية ركنا و لو كان لها مدخل فى الإحرام لكانت جزء، فيتحقق الإخلال بالإحرام عند الإخلال بها.
- و قال الشهيد: انه توطين النفس على ترك المنهيات المعهودة الى أن يأتى بالمناسك، و جعل التلبية رابطة لذلك التوطين، فحينئذ إطلاقه بالحقيقة ليس الا على ذلك التوطين، فيكون بسيطا أيضا.
- و قيل هو مركب، فقال ابن إدريس فى سرائره انه عبارة عن النية و التلبية و لا مدخل للبس التوطين فيه.

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- و العلامة قال في المختلف: الإحرام ماهية مركبة من النية و التلبية و لبس الثوبين، فعلى هذا لا شك في عدم المركب بعدم أحد أجزائه.
- إذا تقرر هذا فنقول: الإحرام المنسى على قول الشيخ هو ترك النية، و على قول ابن إدريس ترك النية و التلبية، و على قول العلامة يتحقق بأى جزء كان.
- و الحق أن المراد بالإحرام هو التوطين المذكور و ان المنسى هو التلبية كما تدل عليه الرواية الآتية، و يكون إطلاق اسم الإحرام عليها في عبارة الفقهاء مجازا باعتبار توقف التوطين عليها أو باعتبار أنها أظهر آثاره و شروطه.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- «٢» ٢١ باب أنه يجب على المحرم أن ينوى ما يجب عليه من عمرة أو حج تمتع أو غيره و حكم من قال في النية كاحرام فلان
- ١٦٤٨٠ - ١ - «٣» محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم ع إن أصحابنا - يختلفون في وجهين من الحج يقول بعض - أحرّم بالحج مفرداً - فإذا طُفّت بالبيت - و سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَأَحِلٌّ وَ اجْعَلْهَا عُمْرَةً - وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ أَحْرَمٌ وَ انْوَ الْمُتَعَةَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - أَيُّ هَذَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ قَالَ انْوَ الْمُتَعَةَ.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٤».
- (٣) - الكافي ٤ - ٣٣٣ - ٥، و أورده في الحديث ٩ من الباب ٤ من أبواب أقسام الحج.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٨٠ - ٢٦٥، و الاستبصار ٢ - ١٦٨ - ٥٥٥.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- ١٦٤٨١ - ٢ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُتَمَتِّعٍ «٦» كَيْفَ يَصْنَعُ - قَالَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ «٧» وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ.
- (٥) - التهذيب ٥ - ٨٠ - ٢٦٤، و الاستبصار ٢ - ١٦٨ - ٥٥٤، و أورده في الحديث ١ من الباب ٢٢ من هذه الأبواب.
- (٦) - في التهذيب - رجل متمتع.
- (٧) - في التهذيب - ينوي المتعة.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- ١٦٤٨٢ - ٣ - «١» و بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلِ الْجُعْفِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَ مُيَسَّرٌ وَ أَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِنَا - فَقَالَ لَنَا زُرَّارَةُ لُبُّوا بِالْحَجِّ - فَدَخَلْنَا عَلَيَّ أَبِي جَعْفَرٍ فَقُلْنَا لَهُ - أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّا نُرِيدُ الْحَجَّ وَ نَحْنُ قَوْمٌ صَرُورَةٌ - أَوْ كُلُّنَا صَرُورَةٌ فَكَيْفَ نَصْنَعُ - فَقَالَ لُبُّوا بِالْعُمْرَةِ - فَلَمَّا خَرَجْنَا قَدِمَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ فَقُلْتُ لَهُ -

(١) - التهذيب ٥ - ٨٧ - ٢٩٠، و الاستبصار ٢ - ١٧٣ - ٥٧٢.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- أَلَا تَعْجَبُ مِنْ زُرَّارَةَ قَالَ لَنَا لُبُّوا بِالْحَجِّ - وَ إِنَّا أَبَا جَعْفَرَ ع قَالَ لَنَا لُبُّوا بِالْعُمْرَةِ - فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيُنٍ فَقَالَ لَهُ - إِنَّ أَنْاسًا مِنْ مَوَالِيكَ - أَمَرَهُمْ زُرَّارَةُ أَنْ يُلْبُّوا بِالْحَجِّ عَنْكَ - وَ إِنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَيْكَ فَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُلْبُّوا بِالْعُمْرَةِ - فَقَالَ أَبُو جَعْفَرَ ع يُرِيدُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ - أَنْ يَسْمَعَ عَلَى حِدَةٍ أَعِدَّهُمْ عَلَى - فَدَخَلْنَا فَقَالَ لُبُّوا بِالْحَجِّ - فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَبَّى بِالْحَجِّ « ٢ » .

- (٢) - فيه جواز العمل برواية الثقة مع إمكان المشافهة. (منه. قده).

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- أقول: رواية زرارة محمولة على التقيّة أو على الجواز في الحجّ المندوب أو على أهل مكة و من قاربها لما تقدّم هنا «٣» و في أقسام الحجّ «٤».
- (٣) - تقدم في الحديثين ١ و ٢ من هذا الباب.
- (٤) - تقدم في الباب ٣ من أبواب أقسام الحج.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- ۱۶۴۸۳ - ۴ - «۵» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنِ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بَأَى شَيْءٍ أَهْلٌ - فَقَالَ لَا تُسَمِّ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً «۱» - وَ أَضْمَرَ فِي نَفْسِكَ الْمُتَمَتَّةَ - فَإِنْ أَدْرَكَتَ مُتَمَتِّعًا وَ إِلَّا كُنْتَ حَاجًّا.
- (۵) - التهذيب ۵ - ۸۶ - ۲۸۶، و الاستبصار ۲ - ۱۷۲ - ۵۶۸، و أورد ذيله في الحديث ۱ من الباب ۲۱ من أبواب أقسام الحج.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- ١٦٤٨٤ - ٥ - «٢» و بإسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن حمران بن أعين قال: دخلت على أبي جعفر فقال لي بما أهلت - فقلت بالعمرة فقال لي - أ فلا أهلت بالحج و نويت المتعة - فصارت عمرك كوفية و حجك مكية - و لو كنت نويت المتعة و أهلت بالحج - كانت حجك و عمرك كوفيتين.
- أقول: حملة الشيخ على أنه نوى العمرة المفردة دون المتمتع بها و استشهد ببقية الحديث.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- ١٦٤٨٥ - ٦ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ كَيْفَ تَرَى لِي أَنْ أَهْلًا - فَقَالَ إِنْ شِئْتَ سَمَّيْتَ وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تَسْمِ شَيْئًا - فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ تَصْنَعُ أَنْتَ - قَالَ أَجْمَعُهُمَا فَأَقُولُ لِبَيْتِكَ بِحِجَّةٍ وَ عُمْرَةٍ مَعًا - ثُمَّ قَالَ أَمَا إِنِّي قَدْ قُلْتُ لِأَصْحَابِكَ غَيْرَ هَذَا.
- أَقُولُ: تَقَدَّمَ الْوَجْهُ فِيهِ «٤».

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

• ١٦٤٨٦ - ٧ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنَّ عُثْمَانَ خَرَجَ حَاجًّا - فَلَمَّا صَارَ إِلَى الْأُبُوَاءِ
أَمَرَ مُنَادِيًا يُنَادِي بِالنَّاسِ - اجْعَلُوهَا حَجَّةً وَ لَا تَمْتَعُوا فِنَادِي الْمُنَادِي -
فَمَرَّ الْمُنَادِي بِالْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ فَقَالَ - أَمَا لَتَجِدَنَّ عِنْدَ الْقَلَائِصِ رَجُلًا
يُنْكِرُ «١» مَا تَقُولُ - فَلَمَّا انْتَهَى الْمُنَادِي إِلَى عَلِيِّ ع - وَ كَانَ عِنْدَ
رِكَابِهِ يُلْقِمُهَا خَبَطًا وَ دَقِيقًا - فَلَمَّا سَمِعَ النِّدَاءَ تَرَكَهَا وَ مَضَى إِلَى
عُثْمَانَ - وَ قَالَ مَا هَذَا الَّذِي أَمَرْتَ بِهِ فَقَالَ رَأَيْتُ رَأَيْتَهُ - فَقَالَ وَ اللَّهُ لَقَدْ
أَمَرْتَ بِخِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ص - ثُمَّ أَذْبَرَ مُوَلِّبًا رَافِعًا صَوْتَهُ - لِيَبْكَ
بِحَجَّةٍ وَ عُمْرَةٍ مَعًا لِيَبْكَ - وَ كَانَ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ «٢» يَقُولُ بَعْدَ
ذَلِكَ - فَكَانِي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ الدَّقِيقِ - مَعَ خَضْرَاءِ الْخَبَطِ عَلَى ذِرَاعَيْهِ.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- أقول: المراد أنه لبي بالعمرة المتمتع بها إلى الحج فيكون نوى الحج و العمرة معا لشدة ارتباطهما بدليل إنكار النهي عن التمتع أو أنه لم يقدر على التصريح بأكثر من ذلك للتقية و يأتي ما يدل عليه «٣» و يأتي ما ظاهره المنافاة و نبين وجهه «٤» و تقدم ما يدل على حكم من قال في النية كإحرام فلان في كيفية الحج «٥».

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- (١) - في التهذيب - لا تسم لا حجا و لا عمرة (هامش المخطوط).
- (٢) - التهذيب ٥ - ٨٨ - ٢٩٢، و الاستبصار ٢ - ١٧٤ - ٥٧٣.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٨٨ - ٢٩١، و الاستبصار ٢ - ١٧٣ - ٥٧٣، و أورده في الحديث ٣ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.
- (٤) - تقدم في ذيل الحديث ٣ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.
- (٥) - التهذيب ٥ - ٨٥ - ٢٨٢.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- مسألة: المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها،
- و لا يلبّ بعد طوافه و لا بعد سعيه؛ لئلاّ ينعقد إحرامه بالتلبية. أمّا القارن فليس له ذلك إذا كان قد ساق الهدى. ذهب إليه علماءنا. و به قال أحمد «٣». و قال عامّة الجمهور: لا يجوز ذلك.
- (٣) المغنى ٣: ٤٢١، الشرح الكبير بهامش المغنى ٣: ٢٥٣، الكافي لابن قدامة ١: ٥٣٥، الإنصاف ٣: ٤٤٦ و ٤٤٧.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- لنا: ما رواه الجمهور من طرق متعدّدة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أمر الصحابة حين دخلوا مكة محرمين بالحجّ، فقال: «من لم يسق الهدى فليحلّ و ليجعلها عمرة» فطافوا و سعوا و أحلّوا، و سئل عن نفسه فقال: «إني سقت الهدى و لا ينبغي لسائق الهدى أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله» «٤».
- (٤) رواه مسلم بطرق متعدّدة، من طريق عائشة، ينظر: صحيح مسلم ٢: ٨٧٠ الحديث ١٢١١، و من طريق جابر، ينظر: ص ٨٨٣ الحديث ١٢١٦، و من طريق عطاء ينظر: ص ٨٨٤ الحديث ١٢١٦، و من طريق الصادق عليه السّلام، ينظر: ص ٨٨٦ الحديث ١٢١٨.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

• و عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله، فلما قدمنا مكّة قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «من لم يكن معه هدى فليحلّ فأحللت» و كان مع الزبير هدى فلم يحلّ، فلبست ثيابي و خرجت فجلست إلى جانب الزبير، فقال: قومي عنى، فقلت: أ تخشى أن أثب عليك «١».

(١) صحيح مسلم ٢: ٩٠٧ الحديث ١٢٣٦، سنن ابن ماجة ٢: ٩٩٣
الحديث ٢٩٨٣، سنن النسائي ٥: ٢٤٦، سنن البيهقي ٤: ٣٣٩.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- و من طريق الخاصّة: ما تقدّم من الأحاديث الدالّة على أنّ رسول الله صلّى الله عليه و اله نقل أصحابه من الأفراد إلى التمتع و تأسّف على فوات المتعة؛ لأنه كان قد ساق الهدى «٢». و لأن من فاته الحجّ، صار إحرامه عمرة، و كذا «٣» يصير بفسخه.
- احتجّوا «٤»: بما رواه بلال بن الحارث، قال: قلت: يا رسول الله الفسخ لنا خاصّة أو لمن بعدنا؟ قال: «بل لنا خاصّة» «٥».
- (٢) يراجع: ص ١٢٢ - ١٢٤.
- (٣) ج: فكذا.
- (٤) المغني ٣: ٤٢٢، الشرح الكبير بهامش المغني ٣: ٢٥٤، المجموع ٧: ١٦٨.
- (٥) سنن أبي داود ٢: ١٦١ الحديث ١٨٠٨، سنن ابن ماجه ٢: ٩٩٤ الحديث ٢٩٨٤، سنن النسائي ٥: ١٧٩.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- و الجواب: المنع من هذا الحديث، فإنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أمر بالفسخ بصيغة العموم، و كان ذلك في حجة الوداع، و مات عليه السّلام على ذلك.
- فإنّ احتجّوا: بأنّ عمر نهى عن ذلك، أبطلناه بإنكار الصحابة، على ما تقدّم «٦».
- و لأنّ الفسخ لا يثبت بعد موت النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، و قد ثبت بالتواتر أنه عليه السّلام مات على ذلك.
- (٦) يراجع: ص ١٢٥.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

• و قد روي أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال لي: «يا أبا محمد إن رهطاً «٧» من أهل البصرة سألونني عن الحجّ، فأخبرتهم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله و ما أمر به، فقالوا «٨»: إن عمر قد أفرد الحجّ فقلت: إن هذا رأى رأى آه عمر، و ليس رأى عمر كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله «١»».

• (٧) في المصادر: «كان عندى رهط» مكان: «إن رهطاً».

• (٨) في المصادر: «فقالوا لي».

• (١) التهذيب ٥: ٢٦ الحديث ٧٨، الاستبصار ٢: ١٥١ الحديث ٤٩٦، الوسائل ٨: ١٧٣ الباب ٣ من أبواب أقسام الحجّ الحديث ٦.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- مسألة: قد بيّنا «٦» أنّ المفرد يجوز له فسخ حجّه إلى التمتع، بأن يدخل مكّة و يطوف و يسعى و يقصّر و يجعلها عمرة و يتمتع بها إلى الحجّ، ثمّ يأتي بالحجّ بعد ذلك، إلّا أن يكون قد ساق الهدى؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله تأسّف على فوات المتعة حيث كان قد ساق الهدى.

- (٦) يراجع: ص ١٤٤.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- وكذا يجوز له إذا دخل مكّة و طاف و سعى أن يقصّر و يجعلها عمرة ما لم يلبّ؛ لما رواه الشيخ - في الصحيح - عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يفرد الحجّ ثمّ يطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروة ثمّ يبدو له أن يجعلها عمرة، قال: «إن كان لبّي بعد ما سعى قبل أن يقصّر فلا متعة له» «٧».
- (٧) التهذيب ٥: ٩٠ الحديث ٢٩٥، الوسائل ٨: ١٨٥ الباب ٥ من أبواب أقسام الحجّ الحديث ٩.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

• و قد روى الشيخ - في الصحيح - عن حمران بن أعين، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السّلام، فقال لى: «بما أهلت؟» قتل: بالعمرة، فقال لى: «أفلا أهلت بالحجّ و نويت المتعة فصارت عمرتك كوفية و حجّتك مكّية؟ و لو كنت نويت المتعة و أهلت بالحجّ، كانت عمرتك و حجّتك كوفيتين» «١».

• (١) التهذيب ٥: ٨٨ الحديث ٢٩٢، الاستبصار ٢: ١٧٤ الحديث ٥٧٤، الوسائل ٩: ٣٠ الباب ٢١ من أبواب الإحرام الحديث ٥.

المفرد إذا أحرم بالحجّ ثمّ دخل مكّة، جاز له فسخ حجّه و جعله عمرة يتمتع بها

- قال الشيخ - رحمه الله -: الوجه في هذا الخبر أن نحمله على من أهلّ بالعمرة المبتولة دون المتمتع بها، و لو كانت التي يتمتع بها لم تكن حجّته مكّيّة، بل كانت تكون حجّته و عمرته كوفيتين حسب ما ذكره في قوله: «و لو كنت نويت المتعة» «٢».
- (٢) التهذيب ٥: ٨٩ ذيل الحديث ٢٩٢، الاستبصار ٢: ١٧٤ ذيل الحديث ٥٧٤.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عمار یاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir